بانتخاب ممثليه الى المجلس التشريعي وقيام الحكومة الفلسطينية المؤقتة على ارض الوطن وفي القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة.

ثامناً: ان المجلس المركزي، وبعد اطلاعه على سير المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية، يدين المواقف والممارسات الاسرائيلية المتكررة التي لا زالت تنتهك باستمرار الشرعية الدولية وقراراتها. ويدعو المجلس المركزي راعيي المؤتمر الى التدخل العاجل لانقاذ المفاوضات من الفشل بسبب التعنت الاسرائيلي؛ فالوقت يمضي، والعدو الاسرائيلي يواصل استيطانه واحتلاله وارهابه وجرائمه وتحدّيه لقرارات الشرعية الدولية. وسيعود المجلس المركزي الى مراجعة الموقف من العملية التفاوضية، برمتها، في حال مرور المدة المقررة لانجاز ترتيبات الفترة الانتقالية، وهي عام واحد. [من] دون تحقيق تقدم ملموس يضع حداً للاحتلال الاسرائيلي والعودة بها الى مجلس الامن الدولي والامم المتحدة.

تاسعاً: توقّف المجلس المركزي عند مسألة الانتخابات البلدية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي دعت لاجرائها سلطات الاحتلال الاسرائيلي مؤخراً، بعد ان كانت قد عطلت اجراءها لاكثر من عشر سنوات وادخلت العديد من التغييرات على القوانين ذات العلاقة لتقليص صلاحيات المجالس البلدية المنتخبة، كما قامت باعتقال وطرد واغتيال العديد من رؤساء البلديات واعضائها.

ان المجلس المركزي اذ يؤكد على موقفه المبدئي الثابت بتأييد ودعم كل ممارسة ديمقراطية لشعبنا باعتبارها حقاً طبيعياً له، الّا انه يرى ان توقيت هذه الدعوة الان، بالذات، وبعد ان طرح وفدنا مشروع انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني ونقل السلطة اليه، فان المشروع الاسرائيلي انما يقصد منه التمهيد لاقامة مجلس الحكم الذاتي ـ الاداري، وفق خطة [رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق] شامير الى جانب اهداف الاحتلال الاخرى المكشوفة والمشبوهة والمعروفة. وعليه، فان المجلس المركزي يؤكد بأن الانتخابات البلدية يجب ان تتم بعد انتخابات المجلس التشريعي ونقل السلطة ووفق القانون الفلسطيني وليس قانون الاحتلال.

عاشراً: يؤكد المجلس المركزي ثقته التامة بالوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام والذي جسّد التزامه بالثوابت الوطنية وبقرارات مجلسنا الوطني وبالمبادرة الفلسطينية وباعلان الاستقلال. كما يدعو الى مساندة الوفد الفلسطيني، والى تأمين الامكانيات التي تطور دوره وفاعليته.

حادي عشر: يؤكد المجلس المركزي ضرورة تثبيت حق منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل الوفود الفلسطينية من الداخل والخارج والقدس خلال عملية السلام ووفق قرارات المجلس الوطني.

ثاني عشر: ان المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام بشقيه، الثنائي والمتعدد، انما تهدف الى تأمين احقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية وتوفير اوسع دعم دولي لشعبنا في كفاحه ضد الاحتلال الاسرائيلي لارضنا. وعلى هذا الاساس، فان المشاركة الفلسطينية في المفاوضات المتعددة [الطرف]، حيث تشارك فيها اربعون دولة، انما تقوم على وحدة الشعب الفلسطيني والسعي الدائب، من خلال هذه المفاوضات، لاسقاط الشروط الاسرائيلية التي تنال من دور شعبنا ومن حقوقنا الوطنية الراسخة.

والمجلس المركزي وهو يتعامل، ايجابياً، مع العملية السياسية بشقيها، الثنائي والمتعدد، يعتبر الاستجابة الدولية لوحدة التمثيل الفلسطيني في الداخل والخارج في لجنة التنمية ولجنة اللاجئين انما هي مقدمة ومؤشر للاعتراف الدولي الكامل بمشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في جميع اللجان المنبثقة عن المؤتمر المتعدد [الطرف].

ان المجلس المركزي يدعو اللجنة التنفيذية الى التمسّك، خلال مجمل العملية السياسية، بالاهداف والاسس التي حدّدها المجلس الوطني للمشاركة في العملية التفاوضية وصولاً الى الاقرار الاسرائيلي والعالمي بحقوقنا الوطنية الثابتة وطبقاً للشرعية الدولية وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

ثالث عشر: ان المجلس المركزي يؤكد على الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ويدعو اللجنة الى العمل الحثيث لرصّ الصفوف وتوحيد القوى والفصائل وتكريس الجهد والوقت لتعزيز وحدتنا الوطنية سلاحنا الاقوى في مواجهة اسرائيل. ان الاجماع الوطني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة قرارات مجلسنا الوطني هو الاساس الصلب لوحدتنا الوطنية وهو